

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم أكرم إكراما بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو مكرم ومكرم لما كانا مشتقين منه فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس